الأمم المتحدة S/2009/218

مجلس الأمن

Distr.: General
24 April 2009
Arabic
Original: English

التقرير نصف السنوي التاسع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا - معلومات أساسية

١ - أتشرف بأن أقدم طيه التقرير نصف السنوي التاسع عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهو يعرض آخر المعلومات المتعلقة بالتقدم الذي شهده تنفيذ القرار المذكور منذ صدور تقريري الأخير المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/2008/654) ويلقي الضوء على المجالات المتبقية التي تدعو إلى القلق فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

٢ - شهدت الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية في لبنان على امتداد الأشهر الستة الماضية تحسنا مستمرا ملحوظا. فبعض التعهدات التي قُطعت في الدوحة نُفذ تماما، ويجري العمل بجدية لتنفيذ بعضها الآخر. ولم يؤد الانقسام السياسي بين الأكثرية المتمثلة في حركة ١٤ آذار/مارس والمعارضة المتمثلة في حركة ٨ آذار/مارس إلى شل الحياة في البلد، برغم التوتر بينهما من حين لآخر. وبذل الرئيس ميشال سليمان جهودا دؤوبة لترسيخ الوحدة الوطنية.

٣ - واتُخذت في الفترة المشمولة بالتقرير خطوات بارزة لتطبيع العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية السورية، من بينها إقامة سفارة لكل من البلدين في الآخر وتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين الرسميين. كما ساهمت التطورات الإيجابية في المنطقة في ترسيخ الاستقرار في البلد، وبخاصة في سياق جهود المصالحة التي باشرها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، في القمة العربية الاقتصادية التي عُقدت في الكويت في شهر كانون الثاني/يناير الماضي ٢٠٠٩.

290409 290409 09-31250 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٤ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، نُظم احتفال حاشد في ساحة الشهداء لإحياء الذكرى الرابعة للاعتداء الإرهابي الذي أودى بحياة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخرين. وتوفي أحد الموالين للحزب التقدمي الاشتراكي بعد مشاركته في هذا الاحتفال، جراء تعرضه لطعنات بالسكين. وفي ١٦ شباط/فبراير، نُظم احتفال حاشد لإحياء الذكرى الأولى لاغتيال أحد كبار قادة حزب الله، عماد مغنية.

٥ - وفي ١ آذار/مارس ٢٠٠٩، أعلنتُ أن المحكمة الخاصة للبنان بدأت أعمالها في لاهاي. وسجلت بداية أعمال المحكمة منعطفا حاسما في الجهود التي يبذلها جميع اللبنانيين والمجتمع الدولي بلا كلل لمعرفة حقيقة اغتيال رفيق الحريري ومحاكمة المسؤولين عن عملية الاغتيال هذه وعن الجرائم ذات الصلة بها ووضع حد للإفلات من العقاب. وأدعو الدول الأعضاء كافة إلى تقديم دعمها الكامل إلى هذه المحكمة وإلى التعاون معها تعاونا تاما مع بداية أعمالها.

٦ - وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، قُتل كمال مدحت، نائب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، عباس زكي، جراء انفجار عبوة ناسفة أدت أيضا إلى مقتل ثلاثة من مرافقيه وإصابة ثلاثة أشخاص آخرين بجروح.

٧ - وفي ٨ نيسان/أبريل، أعلن النائب العام المصري عن اعتقال ٤٩ شخصا استنادا إلى معلومات وردت من جهاز مباحث أمن الدولة، بتهمة انتمائهم إلى خلية أسند إليها حزب الله مهمة ''التخطيط لعمليات عدائية وتنفيذها على أرض مصر''. وفي ١٠ نيسان/أبريل، أقر الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، علنا بأن السلطات المصرية احتجزت عضوا من حزب الله لمحاولته توفير المساعدات اللوجستية والعسكرية للمقاتلين في قطاع غزة. وأعربت الحكومة المصرية عن بالغ قلقها من التدخل الخارجي في أمور تتعلق بسيادة مصر على أراضيها. وما زال البحث عن سائر أعضاء هذه الخلية جاريا.

٨ - وفي حادثة ذات صلة بالجريمة المنظمة، قُتل في ١٣ نيسان/أبريل أربعة جنود لبنانيين وأصيب عدة أشخاص آخرين بجروح حينما تعرضت دوريتهم في شرق لبنان لأعيرة نارية من أسلحة رشاشة ولقذيفة صاروخية الدفع.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٩ - أشيرُ إلى أن عدة أحكام من قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) قد نُفذت منذ اتخاذه. فأجريت الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو ٢٠٠٨. وسحبت الجمهورية العربية السورية قواتها ومعداتها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقام لبنان والجمهورية

العربية السورية علاقات دبلوماسية بينهما وبدآ محادثات رفيعة المستوى بشأن المسائل ذات الصلة بسيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، مثل ترسيم حدود دولية بين البلدين، على غرار ما حث عليه مجلس الأمن بقوة في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

١٠ - وعلى الرغم من إحراز هذا التقدم الهام في مجال تنفيذ أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بحذافيرها، ما زالت الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية تشكل خطرا على استقرار البلد وتحديا للحكومة اللبنانية والجيش اللبناني من حيث حصر استخدام القوة على أراضي لبنان برمّتها في يدهما. وبالتالي، لم ينفذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بعد بأكمله.

١١ - وعلى امتداد الأشهر الستة الأخيرة، بقيت وممثليّ على اتصالاتنا الدورية والوثيقة مع جميع الأطراف في لبنان، ومع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية المعنية. وقمت بزيارة لبنان في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حيث عقدت اجتماعا مع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، وألقيت كلمة في البرلمان اللبناني. وأعربت في جميع هذه المناسبات عن دعمي التام لسيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية وللتقدم الذي أُحرز في هذا المجال. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، اجتمعت في دمشق برئيس الجمهورية العربية السورية لمناقشة عدة أمور، من بينها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بلبنان. وحضرت في الآونة الأخيرة مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الدوحة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، وعقدتُ على هامشه عدة اجتماعات ثنائية مع قادة عرب من ضمنهم الرئيس اللبناني، ورئيس الجمهورية العربية السورية، بشار الأسد، وأمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والرئيس الفلسطيني، محمود عباس، لبحث عدة أمور من بينها الحالة في لبنان.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١٢ - إن الهدف الرئيسي من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) هو تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي في ظل السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية، وذلك وفقا لاتفاق الطائف المبرم عام ١٩٨٩ الذي التزمت به جميع الأحزاب السياسية في لبنان. وما برحت هذه المسألة تشكل أولى الأولويات في إطار الجهود التي أبذلها لتنفيذ القرار المذكور.

١٣ - ونظرا لأن وزيري خارجية الجمهورية العربية السورية ولبنان قد وقعا، في دمشق في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، على مذكرة تقام بموجبها علاقات دبلوماسية بين البلدين اعتبارا من اليوم نفسه، عين مجلس الوزراء اللبناني في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ميشال خوري أول سفير للبنان في الجمهورية العربية السورية. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر،

بدأت السفارة السورية في بيروت أعمالها. وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، افتُتحت السفارة اللبنانية في دمشق. وفي ٢٤ آذار/مارس، وافق الرئيس سليمان على تعيين علي عبد الكريم علي أول سفير للجمهورية العربية السورية في لبنان. في ٢٠ نيسان/أبريل، وصل ميشال خوري إلى دمشق لبدء مهامه. وبهذه الخطوات، يكون لبنان والجمهورية العربية السورية قد أنجزا تقريبا العملية التي تفضي إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين الجارين، وذلك تنفيذا للقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وأعرب لرئيسي الجمهورية العربية السورية ولبنان عن تهانيّ لهذا الإنجاز التاريخي.

١٤ - كما واصلت بذل جهودي لتشجيع الجمهورية العربية السورية ولبنان على استكمال ترسيم حدودهما المشتركة. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصدر الرئيس سليمان مرسوما جمهوريا عين بموجبه الأعضاء اللبنانيين في لجنة الحدود اللبنانية السورية المكلفة بمهمة ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين والتي أعيد إحياؤها عملا بالاتفاق الذي توصل إليه في دمشق رئيسا البلدين يومي ١٣ و ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وأبلغني الرئيسان الأسد وسليمان أثناء الاجتماع الذي عقدته مع كل منهما بأن لجنة الحدود المشتركة ستلتئم في غضون شهر لكي تشرع في ترسيم الحدود. وإني لأتطلع إلى تعيين الجمهورية العربية السورية لمندوبيها في اللجنة. وأرحب بتجديد البلدين التزامَهما بتحقيق تقدم في ترسيم الحدود الذي أتوقع أن يجري عما قريب.

١٥ - وواصلت بذل جهودي الدبلوماسية لحل مسألة مزارع شبعا، وسأقدم معلومات أخرى عن هذا الموضوع في تقريري القادم عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٦ - وما زلت قلقا بشأن الثغرات الموجودة على الحدود اللبنانية السورية التي تجعل من انتهاك حظر الأسلحة احتمالا مستمرا. وفي حين أن السلطات اللبنانية نفسها لم تبلغ عن أي عمليات تهريب للأسلحة منذ تقديمي تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، ما برح قادة حزب الله يؤكدون أن الحزب حصل على تكنولوجيا عسكرية أكثر تطورا. ويؤكد كبار المسؤولين الرسميين في الجمهورية العربية السورية أن لا علاقة لدمشق بأي نقل غير مشروع للأسلحة عبر الحدود مع لبنان. غير إني قلق من التقارير المتواصلة التي تفيد بوجود كميات كبيرة من الأسلحة في لبنان. وإني أحمل هذه التقارير على محمل الجد غير أن الأمم المتحدة لا تمتلك الوسائل الكفيلة بالتحقق منها بشكل مستقل. وفي هذا السياق، أدعو جميع الدول إلى التقيد بحظر الأسلحة الذي يشكل أحد العوامل الرئيسية لإحلال الاستقرار في لبنان والمنطقة.

١٧ - وفي هذه الأثناء، أكدت لي الجمهورية العربية السورية من جديد عزمها على التعاون مع السلطات اللبنانية لبحث مسائل مراقبة الحدود. وفي هذا الإطار، سُررت إزاء قيام

الجمهورية العربية السورية برفع مستوى التنسيق مع السلطات اللبنانية بشأن أحدث عملية نشر للقوات السورية في موازاة الحدود اللبنانية. ويلزم على الجمهورية العربية السورية ولبنان المضي في تنسيق العمليات من أجل تعزيز المراقبة على جانبي الحدود. وأدعو الحكومة اللبنانية إلى تنفيذ جميع ما يرد في توصيات الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية.

١٨ - وتواصلت بكثافة عمليات اختراق الأجواء اللبنانية من جانب الطائرات الإسرائيلية والطائرات الإسرائيلية بدون طيار في انتهاك للسيادة اللبنانية ولقرارات مجلس الأمن. وما زالت الحكومة اللبنانية تحتج على تحليق هذه الطائرات، الذي تدّعي الحكومة الإسرائيلية بأنها تنفذه لأسباب أمنية. وشجبنا أنا وممثليّ مرارا وتكرارا هذه الانتهاكات ودعونا إسرائيل إلى الكف عن تحليق طائراتها في الأجواء اللبنانية.

١٩ - وما زالت إسرائيل تحتل الجزء الشمالي من قرية الغجر في انتهاك لسيادة لبنان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذه المسألة. ويعمل ممثليّ في المنطقة عن كثب مع السلطات اللبنانية والإسرائيلية للتوصل إلى حل سريع لهذه المسألة. وسأقدم معلومات أكثر تفصيلا عن هذا الموضوع إلى مجلس الأمن في تقريري القادم عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٠ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وجه أحد المدعين العامين اللبنانيين الاتهام إلى ضابط لبناني متقاعد وثلاثة أشخاص آخرين بالتجسس لصالح إسرائيل وأحالهم على المحكمة العسكرية. وتشكل هذه الاتهامات، إن ثبتت صحتها، انتهاكا لسيادة لبنان. واعتُقل عدة مواطنين لبنانيين في الأشهر الأخيرة لتهم مثيلة.

باء - بسط الحكومة سيطرتها على جميع الأراضي اللبنانية

٢١ - أكدت الحكومة اللبنانية مجددا أن هدفها الرئيسي يتمثل في بسط سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية بحيث تكون القوة المسلحة الوحيدة في البلد، باستثناء قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتعهدت أيضا بتحسين عملية رصد الحدود البرية للحيلولة دون دخول الأسلحة والذخائر والأفراد إلى البلد.

٢٢ - وثمة تحد تواجهه السلطة العسكرية الحصرية للحكومة اللبنانية ألا وهو استمرار وجود الميليشيات وأنشطتها المتواصلة، إلى جانب الادعاءات التي تفيد بأن جماعات تنتمي إلى جميع الأطياف السياسية في لبنان تعيد تسليح نفسها وتقوم بتدريبات شبه عسكرية وذلك

على نطاق واسع. إضافة إلى ذلك، ترد أنباء تفيد بتوسع رقعة أنشطة الجماعات المتطرفة، وخصوصا في شمال لبنان.

٢٣ - وإني أدين شديد الإدانة الاعتداء الأخير الذي استهدف قوات من الجيش اللبناني الذي يشكل أحد الرموز البارزة لسلطة الدولة. ويشكل هذا الاعتداء دليلا على مدى انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة في لبنان، التي يمثل وجودها تهديدا مباشرا للاستقرار في البلد. وإني أضم صوتي إلى صوت الرئيس سليمان في الإشادة بالقوات المسلحة اللبنانية للجهود التي تبذلها من أجل القبض على المجرمين، وأشير إلى أن الجيش قد صادر كمية كبيرة من المخدرات والأسلحة والذخائر وغير ذلك من المعدات العسكرية.

٢٤ - وإن وجود مواقع مدججة بالسلاح تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة على الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان يمنح هذه الميليشيات السيطرة، بحكم الواقع، على أجزاء من الحدود البرية. وأدعو البلدين إلى معالجة هذا الوضع الشاذ الخطير.

٢٥ - وفي ثلاث مرات منفصلة، أُطلقت صواريخ من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل. وردّت قوات الدفاع الإسرائيلي بإطلاق نيران المدفعية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، عثر جنود تابعون لقوة الأمم المتحدة في لبنان (يونيفيل) وآخرون من الجيش اللبناني على ٥٠ صاروخا كان بعضها مزودا بأجهزة توقيت وجاهزا للإطلاق باتجاه إسرائيل. وتذكّر هذه الأحداث على نحو بيّن بأن الحالة في جنوب لبنان ما زالت هشة. وأشيد بما تبذله يونيفيل والجيش اللبناني من جهود للتحقيق في مثل هذه الهجمات التي انطلقت من منطقة عمليات يونيفيل وللحيلولة دون حصولها في المستقبل.

٢٦ - ويؤدي الجيش اللبناني دورا حيويا في مواجهة التحديات المذكورة أعلاه وفي تعزيز سيادة لبنان وسيطرته على جميع أراضي البلد، الأمر الذي يشيع الاستقرار في لبنان وجواره. وإن للمسؤوليات الأمنية المتعددة التي تقع على كاهل الجيش اللبناني، والتي يزيدها تعقيدا افتقاره إلى المعدات العسكرية الكافية، أثرا سلبيا على قدرته على الوفاء بما عليه من واجبات بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الشأن. وبالتالي، أدعو البلدان المانحة إلى المضي في مساعدة الجيش اللبناني لتحسين قدراته على الصعيد اللوجستي وصعيد العمليات.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٧ - ليس من باب المغالاة التشديد على مدى الخطر الذي تمثله الجماعات والميليشيات المسلحة على سيادة الدولة اللبنانية واستقرارها، على نحو ما أظهرته أحداث أيار/مايو

٢٠٠٨. فوجودها يشيع جوا من الترهيب في سياق الانتخابات النيابية القادمة. كما أنه يزعزع الاستقرار في المنطقة ويتنافى مع أهداف القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي يرمي إلى تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

٢٨ - وأبرز الميليشيات اللبنانية المتبقية هي الجناح العسكري لحزب الله. أضف إلى ذلك عددا من الميليشيات الفلسطينية الناشطة في البلد، داخل مخيمات اللاجئين وخارجها.

٢٩ - ويسرني أن تكون جلسات الحوار الوطني التي يرعاها رئيس الجمهورية مستمرة في الانعقاد مرة كل شهر تقريبا، من أجل وضع استراتيجية دفاع وطنية تنظر في الوسائل الكفيلة بتعزيز سلطة الدولة. وعُقدت الجلسة الأخيرة منها في ٢ آذار/مارس وتعهد المشاركون فيها بجملة أمور من بينها العمل على ضمان شيوع بيئة أمنية وسياسية مؤاتية لإجراء الانتخابات النيابية في جو سلمي، لا تتخللها أي أعمال عنف وأي خطب تلهب المشاعر. واتفقوا أيضا على أن يواصل الخبراء السعي لصوغ استراتيجية دفاع وطنية. وستعقد الجلسة القادمة في ٢٨ نيسان/أبريل.

٣٠ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز أي تقدم ملموس في مجال حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

الميليشيات الفلسطينية

٣١ - خلال الأشهر القليلة الماضية، وخصوصا في سياق الحرب في غزة، اشتدت حدة التوتر في المخيمات الفلسطينية في لبنان. ولئن كانت الفصائل الفلسطينية في لبنان، بجميع انتماءاتها الحزبية، حريصة على إظهار وحدتها خلال النزاع الأخير مع إسرائيل، فقد تغير الوضع بعد وقف إطلاق النار. ولم يعد بوسع الالتزام المعلن بالوحدة إخفاء الانقسامات العميقة بين الفصائل السياسية على الأرض - وهي انقسامات تشكل عاملا إضافيا من عوامل عدم الاستقرار في أجواء أمنية هشة بشكل عام. ويقلقني أن يكون التوتر بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس قد أصبح أكثر ظهورا في المخيمات. وكثفت السلطات الأمنية اللبنانية الجهود التي تبذلها للاتصال بزعماء الفصائل المتناحرة في عدد من المخيمات.

٣٢ - وأفيد بوقوع اشتباكات متواترة داخل مخيمات اللاجئين والمناطق المحيطة بها. وكان أشد الأحداث خطورة الاعتداء الإرهابي الذي وقع في ٢٣ آذار/مارس وأودى بحياة كمال مدحت، نائب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وثلاثة من مرافقيه.

٣٣ - ويشكل بعض مخيمات اللاجئين، ولا سيما مخيم عين الحلوة، ملاذا آمنا للخارجين عن سلطة الدولة. ويذكّر هذا الأمر بالخطر الجسيم الذي تشكله الجماعات المسلحة على استقرار لبنان وسيادته، ويؤكد الحاجة الملحة إلى نزع سلاحها. وقد تحسن التنسيق والتعاون الأمنيان بين الأجهزة الأمنية اللبنانية والفصائل الفلسطينية وينبغي مواصلة تشجيعهما.

٣٤ - وقد عادت مسألة السلاح الفلسطيني خارج مخيمات اللاجئين الرسمية الـ ١٢ في لبنان إلى الظهور في الخطاب السياسي اللبناني. وتوجد على الحدود اللبنانية السورية أربع قواعد عسكرية فلسطينية، إضافة إلى قاعدة خامسة في جنوب بيروت. وتحتفظ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة بهذه المنشآت العسكرية بشكل غير قانوني.

٣٥ - وما تردد عن تورط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة في إطلاق الصواريخ من الأراضي اللبنانية باتجاه إسرائيل خلال حرب غزة استرعى الانتباه على الصعيد الوطني إلى أنشطة هذه الجماعة وإلى المخاطر التي تمثلها بالنسبة لاستقرار لبنان. كما أُدرجت هذه المسألة في جدول أعمال الحوار الوطني. لكن لم يتم التوصل إلى أي نتائج حاسمة بشأنها في هذه المرحلة. ولئن توصل الزعماء السياسيون الرئيسيون الـ ١٤ في لبنان، خلال الحوار الوطني لعام ٢٠٠٦، إلى الاتفاق على ضرورة تفكيك هذه المواقع الفلسطينية المسلحة في غضون ستة أشهر، فإن أيّ تقدم لم يحرز في هذا المجال. وخلال جلسات الحوار الوطني الأخيرة، أكد الزعماء اللبنانيون من جديد التزامهم بذلك الاتفاق. ولقد آن الأوان لتنفيذ هذا القرار الهام.

٣٦ - وإني لمدرك أنّ تنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها في جلسات الحوار الوطني عام ٢٠٠٦ والقاضية بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات هو في المقام الأول من مسؤولية السلطات اللبنانية. لكن بما أنّ مقر كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة يقع في دمشق، فإني أطلب إلى حكومة الجمهورية العربية السورية مساعدة اللبنانيين في عملية نزع السلاح هذه وحث هاتين الجماعتين على الامتثال لقرارات الحكومة اللبنانية.

٣٧ - ووجّه الرئيس الفلسطيني محمود عباس الشكر للحكومة اللبنانية على الجهود التي تبذلها لتحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وفي هذا السياق، أكدت لي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مجددا ضرورة احترام الفلسطينيين في لبنان لسيادة هذا البلد واستقلاله السياسي ومستلزمات الأمن والقانون فيه. وينبغي للحكومة اللبنانية التي ستشكل

بعد انتخابات حزيران/يونيه مواصلة السياسات الحميدة التي تتبعها الحكومة برئاسة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة بهذا الشأن وتنفيذها.

٣٨ - والواقع أنني، بسبب الآثار الضارة التي تخلفها الظروف المعيشية في المخيمات على الحالة الأمنية ككل في لبنان، مقتنع بأنّه لا بد من إحراز تقدم ليس باتجاه حل الميليشيات الفلسطينية في لبنان ونزع سلاحها فحسب، بل أيضا باتجاه تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المخيمات، دون المساس بتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام يُبرم في نهاية المطاف بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

٣٩ - ولا تزال إعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين الذي دمّر، تشهد تقدما وإن كان بطيئا. لكن نقص التمويل من الجهات المانحة لا يزال يمثل عقبة كأداء. وسيسهم تأمين التمويل الكافي لتمكين أكثر من ٣٠ ٠٠٠ نازح من العودة بسرعة إلى ديارهم، في تحقيق الهدف الأشمل الذي نسعى جميعا لتحقيقه والمتمثل في تعزيز استقرار لبنان وأمنه. ويجدر الثناء على رئيس الوزراء لالتزامه بتعزيز الأمن في مخيمات اللاجئين الرسمية الـ ١٢ في لبنان والمناطق المحيطة بها، مستخدما مخيم نهر البارد نموذجاً. وفي الوقت نفسه، أشجّع على مواصلة تحسين الحوار بين الفرقاء وتعزيز حرية الحركة للاجئين، كما تدعو إليه لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني.

الميليشيات اللبنانية

٤٠ - إن التفاهم الذي تم التوصل إليه في اتفاق الطائف في أعقاب الحرب الأهلية والقاضي بحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، دفع في حينه بالميليشيات اللبنانية، باستثناء حزب الله، إلى التخلي عن قدراتها العسكرية. وعلى الجميع صون هذا التفاهم وتنفيذه لتفادي شبح تجدد المواجهات بين اللبنانيين.

٤١ - ولا تزال لدى حزب الله قدرة وبنية شبه عسكرية كبيرتان مستقلتان عن الدولة، وفي ذلك انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولا تزال هذه الترسانة، التي تشمل وفقا لأقوال حزب الله نفسه شبكة اتصالات لاسلكية مستقلة، تشكل تحديا مباشرا لسيادة الدولة اللبنانية وعقبة في وجه تنفيذ العملية الديمقراطية الطبيعية في البلد. ولقد أقلقتني أيّما قلق التصريحات العلنية الأخيرة لقادة حزب الله، التي أفادت بأنّ الميليشيا تسعى إلى تعزيز قدرتها شبه العسكرية. لذا، أكرر دعوتي إلى حزب الله كي يمتثل فورا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاتفاق الطائف.

٤٢ - وأقلقتني التصريحات التي أدلى بها قادة حزب الله خلال النزاع الأخير في غزة ودعوا فيها الجيش المصري إلى تحدي قيادته السياسية دعما لمقاتلي حماس. كما ينتابني جزع إزاء إقرار حزب الله علنا بتقديم الدعم للمقاتلين في غزة انطلاقا من الأراضي المصرية. ويدل مثل هذا النشاط على أنّ حزب الله يعمل خارج الأراضي اللبنانية وتتجاوز أنشطته أهدافه الوطنية المعلنة. وإني أدين هذا التدخل غير المبرر في الشؤون الداخلية لدولة عضو ذات سيادة.

٤٣ - إن عملية نزع سلاح حزب الله في نهاية المطاف وتحوّله إلى حزب سياسي لا غير، بما يتماشى ومستلزمات اتفاق الطائف، أمر لا بد منه لاستعادة لبنان لكامل سيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وهي أيضا مسألة حيوية بالنسبة للسلم والاستقرار الإقليميين. لذا، أحث جميع الأطراف التي تربطها صلات وثيقة بحزب الله والقادرة على التأثير فيه، وخصوصا جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية، على تشجيع هذه العملية.

مسائل عامة

٤٤ - يشكل حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، كما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، هدفا حيويا لضمان سيادة لبنان وسلامته واستقلاله السياسي وتعزيزها. وهذا أساسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

٤٥ - وأكرر اقتناعي الراسخ بأن نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ينبغي أن ينفَّذ في إطار عملية سياسية تؤدي إلى حصر استخدام القوة بحكومة لبنان في جميع أراضيه. والهدف النهائي لنزع السلاح هو إقامة دولة لبنانية قوية لجميع سكان لبنان. ويأتي في طليعة الشروط المسبقة لهذه العملية السياسية احترام جميع الأطراف الواضح للدستور واتفاق الطائف وإقامة الحوار ونشر روح التعاون والمصالحة بين مختلف القوى السياسية في لبنان.

٤٦ - وإدراكا مني لتشعبات هذه المسألة على الصعيد الإقليمي، أدعو جميع الأطراف داخل لبنان وخارجه إلى الوقف الفوري لجهود نقل الأسلحة أو اقتنائها أو بناء قدرات شبه عسكرية خارج سلطة الدولة.

ثالثا - ملاحظات

٤٧ - لقد مرّ ما يقارب السنة على اعتماد الاتفاق بين الزعماء السياسيين اللبنانيين، بوساطة من أمير قطر وبدعم من جامعة الدول العربية، في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨. ونظرا لمستوى التوتر والعنف الذي ساد لبنان في الفترة التي سبقت هذا الاتفاق، فإن تنفيذه كان سلسا بشكل ملحوظ. وشهد لبنان منذ انتخاب الرئيس سليمان أطول فترات استقراره

الداخلي منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويولّد التحسن العام الذي تشهده الحالة في البلد، إلى جانب جهود المصالحة في المنطقة، زخما محتملا لتعزيز سيادة لبنان واستقلاله السياسي ولبسط سيطرة الحكومة على جميع أنحاء البلد.

٤٨ - لكن القلق لا يزال يساورني إزاء الأحداث الأمنية المتفرقة التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأدّى بعضها إلى وقوع إصابات. وتسلط هذه الأحداث الضوء على مدى انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة التي لا تزال ناشطة في لبنان والتي يشكل وجودها انتهاكا مستمرا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وتحديا مباشرا لاستقرار البلد والمنطقة ككل. والتهديدات التي يشكلها وجود ميليشيات خارج سيطرة الدولة تضفي صحةً على سائر أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إذ إنها تتعلق بنزع أسلحة كل الجماعات المسلحة وبسط سيطرة الحكومة على جميع أنحاء البلد. ويشكل حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها عنصرا ضروريا لإنجاز عملية توطيد أركان لبنان كدولة ديمقراطية وذات سيادة.

٤٩ - ويساورني القلق إزاء الأحداث الأمنية في المخيمات الفلسطينية والمناطق المحيطة بها. وإذ أقر بأن التعاون الأمني بين السلطات اللبنانية والفصائل الفلسطينية قد تحسّن، أرى أنه يجب بذل المزيد من الجهود لاحتواء أعمال العنف التي يحتمل أن تنتقل إلى المناطق المجاورة. وبشكل أكثر تحديدا، أدعو السلطات اللبنانية إلى اتخاذ التدابير اللازمة المتماشية مع قرارات المشاركين في الحوار الوطني، لتفكيك البنية التحتية شبه العسكرية الموجودة خارج المخيمات الفلسطينية للجبهة الشعبية - القيادة العامة وفتح الانتفاضة اللتين يقع مقرهما في دمشق، مدركا أنّ على الجمهورية العربية السورية مسؤولية خاصة لمساعدة السلطات اللبنانية في سياق هذه الجهود.

٥٠ - ويمثل احتفاظ حزب الله بقدرة شبه عسكرية تحديا كبيرا لحصر الاستخدام المشروع للقوة في يد الحكومة. وتشير الأنشطة النضالية السرية وغير القانونية التي اضطلعت بها الميليشيا مؤخرا خارج الأراضي اللبنانية إلى أنّ أهدافها تمتد خارج نطاق لبنان وتهدد، بصفتها هذه، السلم والاستقرار الإقليميين. وأدعو حزب الله إلى وقف أيّ أنشطة نضالية خارج لبنان والتحوّل إلى حزب سياسي لبناني لا غير، بما يتماشى وأحكام اتفاق الطائف. ويتعين على الأطراف الإقليمية، ولا سيما تلك التي تربطها صلات وثيقة بحزب الله، تشجيعه على السير بنفس الاتجاه.

٥١ - ولئن كانت مسألة سلاح حزب الله لا تزال تتصدر النقاش السياسي في لبنان، فإني أعرب مجددا عن اقتناعي بأن نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها ينبغي أن

يتمّا عبر حوار سياسي شامل يتطرق إلى المصالح السياسية لجميع اللبنانيين ويؤكد في نهاية المطاف سلطة الحكومة اللبنانية وحدها على الصعيدين السياسي والعسكري.

٥٢ - ويشجعني أنّ جلسات الحوار الوطني التي يرعاها الرئيس سليمان تُعقد بانتظام. ويتناول هذا الحوار مسائل جوهرية ستؤثر في مستقبل لبنان وطابعه كدولة على المدى الطويل. ومن هذا المنطلق، أحث جميع الأطراف على عدم ترك المصالح الانتخابية القصيرة الأمد تُخرج عملية الحوار الوطني عن مسارها.

٥٣ - ورغم الإقرار بما لهذه العملية من حسنات، يجدر القول إن مكاسب الحوار الوطني عموما ظلت محدودة في هذه المرحلة. لذا، فإني أحث الزعماء اللبنانيين على مقاربة هذه العملية بروح من التعاون وبذل كل ما يلزم من جهود لتحقيق نتائج إيجابية وملموسة منها، تضفي طابعا رسميا على حصر استخدام القوة داخل حدود البلد في يد الحكومة وتحرز تقدما على صعيد نزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية بما يتماشى وقرارات مجلس الأمن واتفاق الطائف.

٥٤ - وستشكل الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ منعطفا جديدا في المرحلة الانتقالية الحاسمة التي يشهدها لبنان منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويسرني التزام الزعماء اللبنانيين بإجراء انتخابات حرة ونزيهة لا تتخللها أعمال عنف ولا خطب تلهب المشاعر. وإنه لأمر جوهري حقا أن تستمر الأطراف في التقيد باتفاق الدوحة، ولا سيما الالتزام بالامتناع عن استخدام الأسلحة لتسوية الخلاف السياسي الداخلي. ويتعين على الزعماء اللبنانيين التفكير أولا وآخرا في مستقبل بلدهم وتجاوز المصالح الطائفية والفردية. وفي ٧ حزيران/يونيه، سيكون لدى اللبنانيين فرصة فريدة من نوعها لإظهار مدى التزامهم الحقيقي بالديمقراطية.

٥٥ - وبمناسبة الذكرى الرابعة لسحب الجمهورية العربية السورية لقواتها من لبنان، يسرّني أن تكون العلاقات بين الجارين القريبين تاريخيا قد تحسنت بشكل ملموس ودخلت مرحلة جديدة مع إقامة علاقات دبلوماسية بينهما. وأثني على الرئيس بشار الأسد والرئيس ميشال سليمان لما يتحليان به من سمات قيادية. وأعرب عن أملي في أن يبشّر هذا الإنجاز بعهد من التعاون المتجدد بين البلدين في إطار الاحترام المتبادل لسيادة كل منهما واستقلاله السياسي. وإني أتطلع إلى نتائج عمل اللجنة المشتركة المكلفة بترسيم الحدود بين البلدين، على نحو ما دعا إليه القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وسيستفيد كلا البلدين من التقدم الملموس في ترسيم الحدود.

٥٦ - وباختصار، إني مرتاح للتحسن الكبير الذي شهدته الحالة السياسية والأمنية في لبنان خلال العام الماضي. ولكني مدرك تماما أنّ وجود عدم الثقة بين الأطراف مع التنافس السياسي في إطار الانتخابات النيابية واستمرار وجود الميليشيات يمكن أن يؤدي إلى إشاعة التوتر وربما إلى زيادة انعدام الأمن والاستقرار في لبنان وخارجه. فلا بد للبنان، بالتالي، من صون إطار التعايش السياسي الشامل السائد فيه - على النحو المحدد في اتفاق الطائف - في بيئة لا عمليات ترهيب فيها.

٥٧ - وأدعو جميع الأطراف والجهات الفاعلة إلى التقيد بشكل تام بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسأواصل بذل الجهود للتوصل إلى التنفيذ التام لهذه القرارات ولجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة باستعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي.